بنوك لبنان ستظل مغلقة اليوم: عمل المصارف سيقتصر على تأمين الرواتب من خلال أجهزة الصراف الآلي

واشنطن ولندن تدعوان إلى الاستجابة للاحتجاجات.. وتحثان على إصلاحات سريعة

صبي يحمل العلم اللبناني وبجانبه محتجون في زوق مصبح شمال بيروت امس (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: قال مسؤول كبير بوزارة الخارجية الأميركية إن الشعب اللبناني «غاضب بحق» من حكومته لرفضها معالجة الفساد وان واشنطن تدعم حقه في التظاهر السلمي.

ودعا المسؤول الأميركي مساء امس الاول الحكومة اللبنانية إلى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي يطالب بها الشعب، واصفا الاحتجاجات بأنها «تأخرت كثيرا».

وأضاف المسؤول للصحافيين قائلا «إن الشعب اللبناني يشعر بإحباط. الحشود التي تخرج ضخمة.. الشعب يريد أن يرى إجراء. إن حكومة الولايات المتحدة تدعم حقه (الشعب اللبناني) في المطالبة بإجراء لإصلاح الفساد من أجل محاربة الفساد.. هذه ليست مشكلة جديدة».

وأوضح أنه لم يتضح بعد ما إذا كان الشعب اللبناني سيقبل ما قد طرح على الطاولة، مضيفا «نحن نتحدث إليهم بشأن الإصلاح منذ فترة».

في نفس السياق، دعت السفارة البريطانية في لبنان امس للاستجابة إلى «الغضب المشروع» للمحتجين في لبنان وإجراء إصلاحات عاجلة.

ويتفق الموقف البريطاني مع موقف الولايات المتحدة وفرنسا الحليفتين الوثيقتين للبنان اللتين أعربتا عن سخطهما من تأجيل إجراء إصلاحات ومكافحة الفساد.

وكتبت السفارة البريطانية في تغريدة على تويتر «بعد أسبوع على بدء الاحتجاجات أعرب الشعب اللبناني عن غضبه المشروع، الذي يجب الاستجابة له. هذه لحظة مهمة للبنان: يجب تنفيذ الاصلاحات الضرورية بشكل عاجل».

وفي تغريدة ثانية قالت السفارة البريطانية «ستواصل المملكة المتحدة دعم الدعائم الأساسية للبنان من أمن واستقرار وسيادة وازدهار، بما في ذلك اقتصاد أقوى وأكثر إنصافا، وفرص تعليم نوعية للجميع، وتحسين الخدمات وتعزيز الأمن».

كما حثت فرنسا بيروت في وقت سابق على إجراء إصلاحات تعتبرها باريس ضرورية للإفراج عن تعهدات قدمها مانحون غربيون ومؤسسات مقرضة في العام الماضي بنحو 11 مليار دولار.

إلى ذلك، قالت جمعية مصارف لبنان امس إن البنوك اللبنانية ستظل مغلقة اليوم الجمعة بسبب بواعث القلق المرتبطة بالسلامة وسط احتجاجات عارمة في البلاد على أن يعاد فتحها فور استقرار الوضع.

وقال بيان للجمعية بثته الوكالة الوطنية للإعلام: «عمل المصارف سوف يقتصر على تأمين رواتب الأجراء والمستخدمين والموظفين في نهاية الشهر الجاري من خلال أجهزة الصراف الآلي».

الوزير الحاج حسن: نحمي العهد لحماية الدولة لا لحماية حزب الله

بيروت ـ أحمد منصور

قال عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب حسين الحاج حسن «نحن لسنا مع اسقاط الحكومة، لأن هذا الامر يأخذنا الى فراغ لا تحمد عقباه»، مشيرا الى ان وضع لبنان الاقتصادي في هذه الظروف دقيق جدا، متخوفا من اي دخول بالمجهول، لافتا الى انه يتم العمل على تعديل وزاري ضمن افكار معينة، مشددا على ان الاولوية لنا ان يبدأ تنفيذ الورقة الاصلاحية.

واعتبر الحاج حسن، في لقاء مع «ان.بي.ان»، ان حزب الله ليس هو الدولة ولا بديل عنها، ورأى ان الحراك الشعبي في لبنان وضع حزب الله وجميع الطبقة السياسية في الزاوية.

وقال: اذا استقال الرئيس سعد الحريري من الحكومة فهذا يعني ان رئيس الجمهورية سيحدد استشارات نيابية ملزمة، وهنا نكون امام احتمالين: اما ان نذهب ونسمي الحريري او شخصا آخر اذا اتفقنا عليه، واذا سمينا الحريري فقد نعود ونتفق على الحكومة نفسها بالتوزيع والتركيبة والحقائب، او نذهب الى خلاف جديد على التوزيع والحقائب والاسماء، وهذا الامر قد يستغرق اشهرا طويلة، وعندها لا ندري ماذا سيجري بالليرة اللبنانية او بالدولار او بالوضع الاقتصادي.

ورأى ان حماية العهد مثل حماية الحكومة، فيجب ان نحافظ على الاستقرار في البلاد، والمطلوب ان نحاور بعضنا لكي نتمكن من ايصال الرسالة، وعلينا ان نتعاطى بمقدار المسؤولية والعمل على تبريد الاجواء، واعتبر ان حزب الله يعمل على تبريد الاجواء، واكد اننا لا نطلب حماية العهد لحماية حزب الله، نحن نطلب حماية العهد ورئيس الدولة لحماية الدولة بمؤسساتها، فحماية العهد وحماية الحكومة هما حماية للمتظاهرين انفسهم من أي تداعيات اقتصادية فيما لو ذهبنا الى فراغ سواء بالعهد او بالحكومة.

القاضي عون تبرر ادعاءها على ميقاتي والقاضي طقوش ينتقد انتقائيتها

بيروت ـ يوسف دياب

أكدت النائب العام الاستئنافي في جبل لبنان القاضية غادة عون، أن «استعادة الأموال المنهوبة لا تعود إلى خزينة الدولة الا بالملاحقات القضائية». ورأت أنه من «حق الشعب اللبناني أن يعرف الحقيقة، وأن يحاسب في كل الملفات».

وبررت القاضية عون ادعاءها على رئيس حكومة لبنان الأسبق نجيب ميقاتي ونجله وابن شقيقه وعلى بنك عودة، وقالت في مؤتمر صحافي عقدته أمس «أديت واجبي في ملف الإثراء غير المشروع الذي أعمل عليه منذ عام». ونفت «إهمالها لبعض الملفات، أو وضعها في الجارور بل كانت تجمع المستندات وحين اكتملت فتحت القضية». وسألت «كيف يمكننا استعادة المال المنهوب اذا لم نبدأ بالملاحقات القضائية؟». وأعربت عن استعدادها لفتح كل الملفات. وأضافت «لم يطلب مني أحد أن أفتح الملف الخاص بميقاتي في هذا التوقيت، ويجب رفع الحصانات (عن النواب والسياسيين) أولا لاسترداد الأموال المنهوبة».

وفي انتقاد حاد لانتقائية القاضية عون لملفات الفساد، دعا الرئيس السابق لمحكمة التمييز العليا القاضي المتقاعد راشد طقوش في بيان، إلى «محاربة الفساد ومحاكمة كل الفاسدين، وليس انتقاء اشخاص معينين ومن طائفة معينة». وقال «بالأمس حاولوا الادعاء على دولة رئيس (الحكومة السابق) فؤاد السنيورة، وبعد ذلك فتحوا ملف وزارة الاتصالات وطلبوا التحقيق مع وزير الاتصالات الحالي (محمد شقير) والسابق (جمال الجراح)، واليوم جاء دور دولة الرئيس نجيب ميقاتي بصرف النظر عن صحة ما نسب اليه».

وسأل طقوش «هل هي مصادفة أن يكون كل هؤلاء من طائفة معينة؟، وهل الفساد محصور في هؤلاء؟»، ألا يوجد فساد في وزارة الطاقة حتى بلغ عجز الكهرباء 40 مليار دولار، بمعدل ملياري دولار سنويا؟، ألا يوجد فساد في صفقة البواخر والفيول من اجل معمل الزوق وغيره؟».

«بلومبيرغ»: خطة الحريري تأجيل ليوم الحساب وستستمر السيولة لدى البنوك في التلاشي

بيروت: حذّر خبراء ومستثمرون من ان خطة الحكومة التي تضمنت قائمة طويلة من الاجراءات التي تأمل في ان تؤدي الى اصلاح الاوضاع المالية للبلاد واخراج مئات آلاف اللبنانيين من الشوارع ليست الا ارجاء ليوم الحساب، وسألت وكالة «بلومبيرغ» مستثمرين عما اذا كانت الخطة ستسمح بتجنيب لبنان التخلف عن سداد ديونه. وقالت كسينا مشانكينا، كبيرة محللي الائتمان في يونيون بانكير بريفيه في لندن: نتجه نحو اعادة الهيكلة، سيزداد اتجاه التدفق الخارجي، ونتيجة لذلك ستستمر السيولة لدى البنوك في التلاشي، البنك المركزي يضغط بشكل اساسي على القطاع المصرفي. واضافت: في النهاية يمكن ان نكون في وضع تضطر فيه البنوك الى بيع سندات اليورو لخدمة التزامات في شكل تدفقات خارجية للودائع، هذا من شأنه ان يخلق المزيد من الضغط على اسعار السندات.

من جهته، رأى مدير محفظة الأسواق الناشئة في لندن راي جيان انه ستكون هناك اعادة هيكلة في نهاية المطاف، ولكن ليس قبل نفاذ السيولة في لبنان، مضيفا ان ذلك سيساعد على الاحتفاظ بمعظم سندات اليورو من قبل البنوك المحلية التي ستكون أقل ميلا لبيعها.

ولفت الى ان التحدي الحقيقي هو كيف يمكنهم معالجة عجز الحساب الجاري بنسبة 20٪، وفي الوقت نفسه معالجة الديون في ظل تباطؤ نمو الودائع، وفي رأي ريتشارد سيغال كبير المحللين في مانوليف لادارة الاصول في لندن ان الخطة تعتبر «اخبارا جيدة للمستثمرين، لكنها تؤكد فقط ما كان متوقعا من انه سيجري الحفاظ على مصالحهم». ولفت الى ان لبنان سيعيد هيكلة ديونه في النهاية، لكنني اعتقد انه يمكن تأجيل ذلك ثلاث او اربع سنوات اخرى. واعتبر اندرس فيرغمان مدير ادارة المحافظ لدى Pinebridge Investments في لندن ان الحكومة طمأنت المستثمرين الى ان الاعلان الاخير عن خطة الديون لن يؤثر في الديون الدولية الحالية، ونتوقع ان تلتزم الحكومة ذلك كاملا.

سيلفي لمتظاهرتين تحت المطر في زوق مصبح

جنود من الجيش اللبناني يحملون ورودا قدمها لهم متظاهرون خلال احتجاجاتهم في النبطية امس (رويترز)